

## (4) زمن التكلم ودوره في تحديد الدلالة الزمانية لحروف النفي "التحرير والتنوير أنموذجاً"

د. نؤارة منصور بلحوق

محاضر / النحو والصرف

كلية الآداب بجامعة طبرق - ليبيا

nawaramansuor@gmail.com

الملخص :

تدور محاور هذا البحث حول موضوع لغوي ارتبط بالدرس العربي القديم وبالنظر اللساني الحديث للغة العربية تمثل في فرع من حروف المعاني و هي حروف النفي واستعمالاتها بوجه خاص وتحقق الدلالة التي يكتسبها التركيب المنفي من خلال علاقته بزمن الحال أو التكلم ودلالته بناء على ذلك على المضي والاستقبال ومحاولة الوقوف على ذلك في أحد كتب التفسير القرآني.

الكلمات المفتاحية : زمن التكلم/ زمن الحال / حروف النفي /الدلالة الزمانية /دلالة الحروف.

المقدمة :

هذابحث يحاول تفسير ظاهرة عرفت في العربية هي في الوقت ذاته من المجالات الحديثة في الدرس اللساني الحديث ألا و هي دلالة الحروف أو ما عرف عربياً بـ (بحروف المعاني) وهي الحروف التي يثلبس الكلام دلالاتٍ ومعاني بالاستعمال في مقاما تبينها ؛ فبعض الحروف حسب المبرد تتخصص بتحويل الدلالة الزمانية للفعل فتصرف إلزمان غير الزمان الذي وضعت له. إذ أن هذه الحروف "تدخل على الأفعال فتقلها" ، (المبرد، 1963 م، صفحة 47/1). كحروف النفي والشرط وغيرها ، وقد وقع الاختيار على حروف النفي وهي من حروف الصدارة لأن : " صدر العنصر في العربية إنما هو معناه. لذا كان موقع كلما يغير الكلام هو صدر الكلام" (محمد صلاح الدين الشريف، 2002م، صفحة 519)، كما أن غزارة الدلالة الزمانية التي يكتسبها الفعل بدخول الأدوات النافية عليه مما يدعو للبحث والدراسة ولاسيما في كتب التفسير .

وقد بدأ البحث بمقدمة عامة عن معاني حروف النفي وتلبسها بدلالات ترتبط باستعمالها في السياقات المختلفة في علاقتها بزمن التكلم والفروق بينها؛ ثم إيراد بعض المعايير التي تنبثق منها الدلالة الزمانية للنفي وهو ما مثل المبحث الأول المعنون بـ : نظام حروف النفي والفروق بينها وتتلخص المعايير في التمييز بين زمان

الإنشاء وغيره، لأن المتكلم باستعماله تركيباً منفيماً يميز بين زمن الحال وزمن الماضي والمستقبل، أما المعيار الثاني: فهو وقوع الحدث أو عدم وقوعه (جوب / عدم جوب) إذ الفعل الماضي يعبر عن حدث وقع وانقضى أما المضارع فهو للتعبير عن الوقوع إذا كان في الحال.

أما الثالث فهو معيار: انقضاء الحدث وعدم انقضائه ويصدر هذا المعيار عن وجهة نظر المتكلم إلى الحدث على أنه تمّ واكتمل أو هو بصدد الاكتمال، ولعل في صيغة الماضي ما يعبر عن الانقضاء وفي المضارع ما يرشحه للتعبير عن عدم الانقضاء وسبب ذلك أن صيغة الماضي تدل على الفراغ من الفعل أي على انقضاء الحدث وانقطاعه.

أما المبحث الثاني فكان دراسة تطبيقية على دلالة حروف النفي من خلال أحد كتب التفسير القرآني الحكيم، وقد وقع الاختيار على تفسير التحرير والتنوير لابن عاشور بوصفه من الكتب القرآنية التي توخت منهجية التخاطب بعناصره المتكلم والمخاطب والزمان. وقد توخى ذلك في دراسته حروف النفي ودلالاتها المختلفة باختلاف أدوات النفي واستعمالاته رابطاً بين دلالتها على الحال وغيره.

المبحث الأول: نظام حروف النفي والفروق بينها :-

لدراسة دلالة النفي لا بد من الإشارة إلى قضيتين تتعلقان بدلالة الحروف عامة وحروف النفي بوجه خاص

على النحو التالي: (المبخوت، شكري، (2006م)،، صفحة 118):-

أولاً :- ضبط دلالة مجردة محددة لحرف من الحروف سواء أكانت للنفي أم لغيره و النظر في ما يتولد عن

تعاملها مع ما تتصل به . من ذلك فيما يتصل بحروف النفي ما يقوم من علاقات بين (ما) و(لم) ودلالاتهما

المشتركة على نفي الماضي ، وما يقوم بين (لا) و(لم) من تداخل في بعض الاستعمالات .

ثانياً:- أن للحروف معنى ، كدلالة (ما) على النفي ودلاله ( الفاء) على الجمع والتعقيب ، ودلالة ( في )

على الوعاء، وباعتبار معنى الحرف هو مضمون لفظ آخر يضاف ذلك المضمون إلى معنى ذلك اللفظ الأصلي.

وعلى أيه حال فإن معاني النفي أو معاني حروفه ودلالاتها لم يكن مقتصرًا على التعبير عن معنى النفي

نحوياً فقط ، بل يدور على المبدأ الذي اختصره النحاة في أن أغلب الحروف: "إن لم نقل كلاًها تتميز بما تحمله

من دلالة زمانية ، فكما تمايزت الحروف بعضها من بعض باختلاف عملها الإعرابي أو عملها المعنوي تمايزت

كذلك باختلاف ما تؤديه من دلالات زمانية " (المبخوت، شكري، (2006م)،، صفحة 119) .

وعلى أساس هذه الدلالات المختلفة وزعوا حروف النفي كالاتي:

● (ما): لنفي الحال .

● (لم): وأختها (لما) لنفي الماضي.

• (لا): وأختها (لن) لنفي الاستقبال .

إلى جانب هذه المعاني العامة للنفي كان للمقارنات التي وضعها النحاة خصوصاً بين {لم، لما} و{لا، لن} دورٌ مهمٌ في التعبير عن الدلالات الزمانية المختلفة للأقوال المنفية .

فدراسة دلالة النفي بناءً على معاني حروفه تتكون من الفعل متركباً إليه إحدى تلك الحروف " فصيغه الفعل لا تتخصص للدلالة على الزمان إلا إذا دخلت حيز الاستعمال". (نرجس باديس، 2009م، صفحة 379).

ولذا كان للنفي نوعان من الحروف المستعملة في التعبير عن دلالة القول المنفي هما:

-حروف تنصدر الفعل: (لم، لن، لماً، ما).

-وحروف تنصدر الجملة: ما المشبهة بليس، لا النافية للجنس ولات .

وقد تفرد كل حرف من هذه الحروف بدلالة زمانية لا يؤديها غيره حيث (لم): " تنفي المضارع وتقلبه ماضياً"

(ابن يعيش، د.ت، صفحة 367)، و(منفي (لماً): " لا يكون إلا قريباً من الحال" (ابن يعيش، د.ت، صفحة

368) و"لن لنفي المستقبل" و(لا) "إذا وقعت على فعل نفته مستقبلاً" (المبرد، 1963 م، صفحة 47/1).

و(ما) " تكون نفي هو يفعل إذا كان في الحال" (السراج، 1999، ط3، صفحة 210/2) أما الناسخ (ما) فإنه

"يشبه بليس في نفيه للحال" (الأنباري، 1961م، صفحة 143)، وأما لا النافية للجنس فإنها "تنفي نفيًا عاماً

متفرقاً" (ابن يعيش، د.ت، صفحة 103 / 2) فلا تدل على زمان بعينه.

وجميع تلك الدلالات الزمانية التي تفيدها هذه الحروف تحدد حسب المعطيات التداولية بعلاقتها بالنقطة

المرجعية (الآن) أو (الحال). ويشير ابن يعيش إلى ذلك بقوله "أما الحاضر فهو الذي يصل إليه المستقبل،

ويسري منه الماضي، فكان زمان الإخبار عنه زمان وجوده" (ابن يعيش، د.ت، صفحة 207/4)، ويؤتى به

للتعبير عن حدث وقع في آن التكلم واستمر واقعاً (السامرائي، إبراهيم، 1983، صفحة 32)، ويؤكد الرضي على

تحديد مفهوم (زمن التكلم أو الحال) بقوله: "الحال عند النحاة غير (الآن) المختلف في كونه زماناً بل هو ما

على جنبتي الآن من الزمان مع الآن، سواء كان الآن زماناً، أيضاً أو الحد المشترك بين الزمانين، ومن ثم نقول

:إن (يصلي) في قولك زيد يصلني، حال مع أن بعض صلته ماضٍ وبعضها باقٍ، فجعلوا الصلاة الواقعة بين

الآنات الكثيرة المتتالية واقعة في الحال" (الاستريادي، الرضي، 1998 م، الصفحات 16/4 - 17)

وقد تنبه المحدثون إلى إشكالية هذا الزمن قال (يسبرسن) "إن الزمن ينقسم إلى جزأين ماضٍ ومستقبل،

وبينهما حدُّ الانفصال وقت الحاضر كأنه النقطة الهندسية التي لا طول لها ولا عرض ولا ارتفاع" (يسبرسن،

1962 م ج 14، صفحة 40)، وفي الحقيقة هو زمن قصير دقيق " فإذا قلنا زيد يقوم، فنحن قد نعني أنه يقوم

زمن التكلم وهو ما يسمونه الدلالة على الحال وهي مدة (كذا) من الزمن قصيرة لا يكاد الذهن يتصورها؛ لأن ما

قبل النطق بالفعل ماضٍ، وما بعده مستقبل". (عبدالستار الجوارى، 1984م، صفحة 58). وقد وصفه المطليبي بـ (نقطة الزمن الحاضر) (المطليبي، 1986 م، صفحة 280). وذهب عدد من المحدثين إلى الربط بين إعراب المضارع ودلالته الزمنية يقول المخزومي: "وأكبر الظن أن رفع المضارع ليس لكيونته في موضع الاسم... ولا لتجرده من الناصب والجازم...، وأن نصبه ليس بتأثير أن، أو لن، أو إذن، أو كي، أو غيرها، لأنها أدوات اختصت به فعملت فيه... وإنما كان ذلك كله من أجل تمييز زمن الفعل المضارع و تخصيصه، فبناؤه مجرداً من الأدوات يستعمل في الحال والمستقبل، ولا دلالة له على أحدهما، فإذا أُريد له أن يدل على الزمن الماضي اتصل في النفي بلم أو لما، وسكن آخره... وإذا أُريد له أن يخلص للمستقبل سبقته: أن ولن وإذن... أما بناء يفعل مجرداً من أدوات تعيين على الدلالة على الماضي، أو أدوات تعيين على الدلالة على المستقبل فهو بين الحال والمستقبل، ولا نص فيه على أحدهما" (مهدي المخزومي، 1986 م، الصفحات 133-134). وقد فهم المطليبي من نص المخزومي المتقدم أنه خص المضارع المرفوع بزمن الحال فرداً بأن (يفعل) يرفع بعد السين وسوف إلا أنه يدل على المستقبل، وإن (يفعل) يرفع في العرض، والتحصيض، والتمني والترجي؛ لكن هذه المركبات تندرج في سياق الإنشاء الطليبي ولا دلالة على الزمن فيها، إن مركب مثل (كاد يفعل) يدل على الماضي المقاربي لكن بناء (يفعل) فيها مرفوع، وكذا (كان يفعل) يدل على الماضي المستمر لكن (يفعل) مرفوع فيه أيضاً. (المطليبي، 1986 م، الصفحات ينظر 145-146)

واستناداً إلى الاقتضاء الناتج بين أبنية النفي والإثبات من اقتضاء أبنية النفي لأبنية إثبات معينة فإن الاقتضاء يقوم على عدد من المعايير؛ وهذه المعايير مستوحاة من صيغ الإثبات وما يقابلها من النفي في الكتاب (سيبويه، 1408 هـ - 1988 م) التي يقوم عليها التقابل بين أبنية الإثبات والنفي تلك وتمثل المعايير التي من خلالها، و انطلاقاً منها يعرف المتكلم متى يستعمل تركيباً منفياً معيناً مقابل التركيب الإثباتي المقتضي له منطلقاً من أصول أو معايير يتحكم في هذا التقابل وهي: (المبخوت، شكري، 2006م)،، (صفحة 120/121).

المعيار الأول :- يقوم على أن المتكلم باستعماله كلاماً منفياً يميز بين زمان الإنشاء وغيره، فزمان الإنشاء هو (الحال) بعبارة النحاة ويقصدون به (فعل الحال) يقول الزجاجي :- "المستقبل ما لم يقع بعد ولا أتى عليه زمان.... والفعل الماضي ما تقضى وأتى عليه زمانان لا أقل من ذلك زمان وجد فيه وزمان خُبر فيه عنه فأما فعل الحال فهو المتكلم لم يخرج إلى حيز الماضي ولا الانقطاع ولا هو في حيز المنتظر الذي لم يأت وقته" (أبو القاسم الزجاجي (ت 337)، 1974، صفحة 87)، لذلك كان الزمان تمثيلاً فضائياً في بعض الدراسات العرفانية مسترسلاً منطلقاً من نقطة ما في الماضي ويتواصل مساره نحو نقطة ما في المستقبل. واعتماداً على هذا فإن حروف النفي ترتبط إما بحيز فضائي زمني هو زمان التكلم (ما/ لا) وإما بما قبله (لم / لَمَّا) وإما بما بعده (لا /

لن) (المبخوت، شكري، (2006م)،، صفحة 121)، وبناءً على هذه العلاقات سيكون هناك بعض التقارب أو التقابل بين الدلالات الزمانية للأفعال حسب دلالات حروف النفي وذلك ك:

-التقابل بين (لم و لا ) من جهة و(لن ولما) من جهة أخرى .

-العلاقة بين (ما) و(لم) من ناحية نظراً إلى أن إنشاء الزمان معهما سرعان ما ينقلب ماضياً، والعلاقة بين

(ما) و(لا) من ناحية أخرى .

أما المعيار الثاني: فهو وقوع الحدث أو عدم وقوعه (وجوب /عدم وجوب) إذ الفعل الماضي يعبر عن

حدث وقع وانقضى ، أما المضارع فهو للتعبير عن الوقوع إذا كان في الحال ، وعدم الوقوع إذا كان بدخول

القرائن دالا على الاستقبال. فالتلازم بين الحدث والزمان من المسلمات عند النحاة ، ف: " الفعل وضع للدلالة

على الحدث وزمان وجوده ..... واللفظ وضع بإزائهما دفعة واحدة " (ابن يعيش ، د.ت، صفحة 2/7).

وحسب هذا المعيار تكون حركة الزمان من (لم ) إلى ( ما ) حركة دالة على الوقوع (والوجوب ) والحركة التي

بعد زمان التكلم حركة دالة على عدم الوقوع على أساس أن دلالة (ما فعل) على نفي الماضي المنتهي بالحاضر

الذي يعبر عنه بصيغة (قد فعل) وليس الماضي المطلق (فعل) .

والمعيار الثالث من معايير اقتضاء أبنية النفي المذكورة عند سيبويه لتلك الأبنية الإثباتية معيار : انقضاء الحدث

وعدم انقضائه ويصدر هذا المعيار عن وجهة نظر المتكلم إلى الحدث على أنه تمّ واكتمل أو هو بصدد الاكتمال،

ولعل في صيغة الماضي ما يعبر عن الانقضاء وفي المضارع ما يرشحه للتعبير عن عدم الانقضاء وسبب ذلك أن

صيغة الماضي تدل على الفراغ من الفعل أي على انقضاء الحدث وانقطاعه ، ويختلف الفعل المضارع المرفوع

عن الفعل الماضي وعن الاسم وعن المضارع المنصوب بأنه : - " من حيث الفعلية يدل على الحدوث

"(الاستريادي، الرضي، 1998 م، صفحة 305/2)، ذلك أن : " الماضي في الزمان صورة من انقضاء الحدث

في حين أن اشتراك الحدث في الحال والاستقبال هو ما يميز المضارع " (المبخوت، شكري، (2006م)،،

صفحة 121/120)؛ وهذه الأبنية الإثباتية يوردها سيبويه قائلاً " إذا قال: فعل فإنّ نفيه لم يفعل. وإذا قال: قد

فعل فإنّ نفيه لمّا يفعل. وإذا قال: لقد فعل فإنّ نفيه ما فعل. لأنه كأنّه قال: واللّه لقد فعل فقال: واللّه ما فعل.

وإذا قال هو يفعل، أي هو في حال فعل، فإنّ نفيه ما يفعل. وإذا قال هو يفعل ولم يكن الفعل واقعاً فنفيه لا

يفعل. وإذا قال لفعلنّ فنفيه لا يفعل، كأنه قال: واللّه ليفعلنّ فقلت واللّه لا يفعل. وإذا قال: سوف يفعل فإنّ نفيه

لن يفعل " (سيبويه، 1408 هـ - 1988 م، صفحة 117/3)

لكن محمد المطلبي ساوى بين دلالتى (لم يفعل وما فعل) في نفي الماضي المطلق مشيراً إلى أن المحدثين لم

يحسنوا قراءة نص سيبويه المذكور سابقاً ، إذ قال " إن سيبويه فيما نرى لم يكن يشير إلى دلالة التوكيد بل كان يوزع

أنساقاً لغوية بحسب نوع النفي ... إن نفي الأحداث في زمن ماضٍ غير محدد هو ما يشير إليه النفي بـ (لم، ما) غير أن هناك فرقا في طبيعة النفي بين (ما) دون (لم) " (المطليبي، 1986 م، صفحة 222)؛ فالماضي منقوض بحكم صياغته البنيوية ودلالته في حين أن التزامن بين حدث التكلم أو (التلفظ) والحدث موضوع الحديث يجعل المضارع غير منقوض فأنت عندما تنطق الفعل أو عندما تتكلم بالفعل عن الموضوع سيكون هناك تزامناً بينهما مما يعنى عدم الانقضاء .

#### - الدلالة الزمانية مع حروف النفي:

استناداً إلى أن الحرف هو: " الواسم الأساسي للقوة اللافولية في العربية" (المبخوت، شكري، (2006م)،، صفحة 90) فإن حروف النفي وبوصفها من الحروف التي تقع في الصدارة: "تضطلع بدور الربط بين زمان العمل اللغوي.... وبين زمان الحدث المخبر عنه.... فهي تربط الحدث زمانياً لحدث الإنشاء، وتؤكد تعيين الدلالة الزمانية.... مما ينتج الدلالة الزمانية للجملة" (نرجس باديس، 2009 م، صفحة 39)، كما أنها تعد من القرائن المتمثلة في السوابق واللواحق لأنها تفيد في المعنى " ثم ينفرد كل واحد منها بخصوصية في ذلك المعنى، فيضع كلا من ذلك في معناه الخاص، نحو أن يجيء بـ (ما) في نفي الحال و بـ (لا) إذا أراد نفي الاستقبال و بـ (أن) فيما يترجح بين أن يكون أو لا يكون" (عبدالقاهر الجرجاني، 1961م، صفحة 64)

وبما أن النحاة كانوا في تحليلاتهم الدلالة الزمانية للأفعال بوجه عام قد عرفوا الحاضر أو الحال: " بالاعتماد على عمل التخاطب وإجراء القول وهو أمر يلتقي باعتمادهم عليهما في تعريف الضمائر وتصنيفها، وعرفوه باعتباره زمان المتكلم و زمان المخاطب، فقالوا: هو (الزمان الذي توجد فيه). وعرفوا الماضي والمستقبل بالاعتماد على التقابل بينهما وبين الحاضر" (محمد الشاوش، 2001 م، صفحة 667) وما دام زمان المضمون يحدد بالنسبة إلى زمان القول والتلفظ (محمد الشاوش، 2001 م، صفحة 661) فإن للظرف (الآن) دلالة التي تقوم بدور المحدد لذلك الزمان. وهذا يعني أن الزمان الحاضر الذي عبرت عنه بـ (الآن) من أهم المشيرات لمقام التخاطب المحدد لمعنى العمل اللغوي ذلك أن " الزمان الذي يعكس عمل التلفظ باعتباره زمان وقوعه.... فهو زمان لا يتحدد إلا بوقوع حدث القول" (محمد الشاوش، 2001 م، صفحة 661)

#### - المبحث الثاني دراسة تطبيقية على كتاب التحرير والتنوير لابن عاشور:

الأول: في قوله تعالى (وَمِنَ النَّاسِ مَن يَقُولُ آمَنَّا بِاللَّهِ وَيَالِيَوْمِ الْآخِرِ وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ) (البقرة، 8)

يحلل ابن عاشور الآية معتمداً معياراً مهماً في تحديد دلالة النفي وهو معيار اقتضاء النفي لجملة مثبتة، والمعيار الثاني ارتباط النفي بزمن الحال مع اسم الفاعل المشابه للمضارع قائلاً " وَقَوْلُهُ: وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ جِيءَ فِي نَفْيِ

قَوْلِهِمْ بِالْجُمْلَةِ الاسمية وَلَمْ يَجِيءَ عَلَى وِزَانِ قَوْلِهِمْ: آمَنَّا بِأَنْ يُقَالَ وَمَا آمَنُوا لِأَنَّهُمْ لَمَّا أَتَبَتُوا الْإِيمَانَ لِأَنفُسِهِمْ كَانَ الْإِتْيَانُ بِالْمَاضِي أَشْمَلَ حَالًا لَا فِتْيَانَهُ تَحَقُّقَ الْإِيمَانِ فِيمَا مَضَى بِالصَّرَاحَةِ وَدَوَامِهِ بِالْإِلْتِزَامِ لِأَنَّ الْأَصْلَ الْأَوَّلَ يَنْعَبِرُ " (عاشور، التحرير والتنوير، 1984، صفحة 264/1) فهو ينسب الانقضاء إلى صيغة الماضي معللاً لذلك بأن الإتيان بالماضي يقتضي تحقق الإيمان في زمن الماضي " لأن الأصل ألا يتغير الاعتقاد بلا موجب " ويربط بين استعمال اسم الفاعل في الدلالة على الحال وبين النفي بـ (ما) يقول " لَمَّا أُريدَ نَفْيُ الْإِيمَانِ عَنْهُمْ كَانَ نَفْيُهُ فِي الْمَاضِي لَا يَسْتَلْزِمُ عَدَمَ تَحَقُّقِهِ فِي الْحَالِ بَلْهُ الْإِسْتِقْبَالُ فَكَانَ قَوْلُهُ: وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ ذَالًا عَلَى انْتِفَائِهِ عَنْهُمْ فِي الْحَالِ، لِأَنَّ اسْمَ الْفَاعِلِ حَقِيقَةٌ فِي زَمَنِ الْحَالِ وَذَلِكَ النَّفْيُ يَسْتَلْزِمُ انْتِفَاءَهُ فِي الْمَاضِي بِالْأَوَّلَى " (عاشور، التحرير والتنوير، 1984، صفحة 265/1)، فبعد أن حدّد دلالة الحال بالنفي بـ(ما) مع اسم الفاعل الذي " يدل على حدث وزمن من خلال السياقات التي ينتظم فيها بجمل... و أنه يؤدي وظيفة الفعل ويدل دلالته من أجل ذلك سموه الدائم " (المنصوري، 2002م، ط1، صفحة 64) أشار إلى سبب نفي اسم الفاعل لا بنفي الماضي الوارد قبله (آمنا) "وَلَأَنَّ الْجُمْلَةَ الْفِعْلِيَّةَ تَدُلُّ عَلَى الْإِهْتِمَامِ بِشَأْنِ الْفِعْلِ دُونَ الْفَاعِلِ فَلِذَلِكَ حَكَى بِهَا كَلَامَهُمْ لِأَنَّهُمْ لَمَّا رَأَوْا الْمُسْلِمِينَ يَتَطَلَّبُونَ مَعْرِفَةَ حُصُولِ إِيْمَانِهِمْ قَالُوا آمَنَّا، وَالْجُمْلَةُ الْاسْمِيَّةُ تَدُلُّ عَلَى الْإِهْتِمَامِ بِشَأْنِ الْفَاعِلِ أَيْ أَنَّ الْقَائِلِينَ آمَنَّا لَمْ يَقَعْ مِنْهُمْ إِيْمَانٌ فَالْإِهْتِمَامُ بِهِمْ فِي الْفِعْلِ الْمَنْفِيِّ تَسْجِيلٌ لِكَذِبِهِمْ " (عاشور، التحرير والتنوير، 1984، صفحة 265/1) .

الثاني:

وفي موضع آخر تظهر الدلالة الزمانية للنفي باستعمال (ليس ، ما، لا ) في قوله تعالى: (لَيْسَ عَلَيْكَ هُدَاهُمْ وَلَكِنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ وَمَا تُنْفِقُوا مِنْ خَيْرٍ فَلَأَنْفُسِكُمْ وَمَا تُنْفِقُونَ إِلَّا ابْتِغَاءَ وَجْهِ اللَّهِ وَمَا تُنْفِقُوا مِنْ خَيْرٍ يُوَفَّ إِلَيْكُمْ وَأَنْتُمْ لَا تُظْلَمُونَ) (272) البقرة) فالآية جاءت في نفي الصدقة على قرابة بعض الصحابة وكانت الإحالة للرسول (ص) بالضمير (الكاف) في قوله تعالى (ليس عليك هداهم) تربط السياق بدلالة الحضور لضمير المخاطب فيقول " وَالْخِطَابُ فِي لَيْسَ عَلَيْكَ هُدَاهُمْ ظَاهِرُهُ أَنَّهُ خِطَابٌ لِلرَّسُولِ عَلَى الْوَجْهِ الْأَوَّلِ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ فِي مُعَادِ ضَمِيرِ هُدَاهُمْ. وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ خِطَابًا لِمَنْ يَسْمَعُ عَلَى الْوَجْهِ الْآتِي فِي الضَّمِيرِ إِذَا اعْتَبَرْنَا مَا ذَكَرُوهُ فِي سَبَبِ التُّزُولِ، أَيْ لَيْسَ عَلَيْكَ أَيُّهَا الْمُرْتَدُّ فِي إِعْطَاءِ قَرَيْبِكَ. " (عاشور، التحرير والتنوير، 1984، صفحة 70/3) ، فليس تدل " على الحاضر أو العادة حسب سياقاتها " (الملاخ، 2009م، صفحة 395) ، كما أن نفي المضارع (وما تنفقوا) للحال. وهذا يرتبط بمعياري (وقوع الحدث أو عدم وقوعه) أي (وجوب /عدم وجوب) إذ الفعل الماضي يعبر عن حدث وقع وانقضى أما المضارع فهو للتعبير عن الوقوع إذا كان في الحال ، واتضح ذلك في العلاقة بين (ما) و(لا) في الاستعماليين (وما تنفقوا) و جملة الشرط بعده المنتهية بالنفي بعد الجزاء بـ (لا تظلمون) إِنَّمَا جُعِلَتْ

هَاتِهِ الْأَحْكَامُ جُمَلًا مُسْتَقِيلًا بَعْضُهَا عَنْ بَعْضٍ وَلَمْ تُجْعَلْ جُمْلَةً وَاحِدَةً مُفِيدَةً فَانْدَتْهَا بِقِيُودِ جَمِيعِ الْجُمَلِ وَأَعِيدَ لَفْظُ الْإِنْفَاقِ فِي جَمِيعِهَا بِصِيغٍ مُخْتَلِفَةٍ تَكْرِيماً لِلْإِهْتِمَامِ بِشَأْنِهِ " (عاشور، التحرير والتنوير، 1984، صفحة 73/3)، وهذه كلها قيود للنفي سواء بالاستدراك أم بالشرط وقد أشار إلى ذلك ابن عاشور " وَكَرَّرَ فِعْلَ تَنْفِقُونَ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ فِي الْآيَةِ لِمَزِيدِ الْإِهْتِمَامِ بِمَدْلُولِهِ وَجِيءَ بِهِ مَرَّتَيْنِ بِصِيغَةِ الشَّرْطِ عِنْدَ قَصْدِ بَيَانِ الْمُلَازِمَةِ بَيْنَ الْإِنْفَاقِ وَالثَّوَابِ، وَجِيءَ بِهِ مَرَّةً فِي صِيغَةِ النَّفْيِ وَالْإِسْتِثْنَاءِ لِأَنَّهُ قَصَدَ الْخَبَرَ بِمَعْنَى الْإِنْشَاءِ، أَيِ التَّهْيِي عَنْ أَنْ يُنْفِقُوا إِلَّا لِابْتِغَاءِ وَجْهِ اللَّهِ". (عاشور، التحرير والتنوير، 1984، صفحة 72/3)

الثالث: كما يظهر استعمال (ما) النافية من خلال دلالتها على الحال في قوله تعالى الَّذِينَ يَذْكُرُونَ اللَّهَ قِيَامًا وَقُعُودًا وَعَلَىٰ جُنُوبِهِمْ وَيَتَفَكَّرُونَ فِي خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ رَبَّنَا مَا خَلَقْتَ هَذَا بَاطِلًا سُبْحَانَكَ فَقِنَا عَذَابَ النَّارِ (191 آل عمران) ويصرح بمعنى الحال المرتبط بالنفي في ( ما خلقت) في قول ابن عاشور " وَمَعْنَى مَا خَلَقْتَ هَذَا بَاطِلًا أَيِ خَلَقًا بَاطِلًا، أَوْ مَا خَلَقْتَ هَذَا فِي حَالٍ أَنَّهُ بَاطِلٌ، فَهِيَ حَالٌ لِأَزْمَةِ الذِّكْرِ فِي النَّفْيِ وَإِنْ كَانَتْ فَضْلَةً فِي الْإِتْبَاتِ،" (عاشور، التحرير والتنوير، 1984، صفحة 198/4) وفي ذلك إشارة إلى المعيار (اقتضاء أبنية النفي إثباتية) وارتباط (ما) بالدلالة على الحال .

الرابع: كما يأتي الاستعمال اللغوي للأداتين (ما، لا) في نفي اليهودية والنصرانية عن نبي الله إبراهيم عليه السلام في قوله تعالى (مَا كَانَ إِبْرَاهِيمُ يَهُودِيًّا وَلَا نَصْرَانِيًّا وَلَكِنْ كَانَ حَنِيفًا مُسْلِمًا وَمَا كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ ) (67 آل عمران) فالنفي جاء مع التراكيب (ما كان إبراهيم يهودياً ولا نصرانياً) ، (وما كان من المشركين) واتضح دلالاته عند الاستدراك بـ (لكن) في " قَوْلُهُ: وَلَكِنْ كَانَ حَنِيفًا مُسْلِمًا وَمَا كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ أَفَادَ الْإِسْتِدْرَاكَ بَعْدَ نَفْيِ الضِّدِّ حَصْرًا لِحَالِ إِبْرَاهِيمَ فِيمَا يُوَافِقُ أُصُولَ الْإِسْلَامِ" (عاشور، التحرير والتنوير، 1984، صفحة 275/3) حيث كانت دلالة الاستدراك على الحال بعد نفي (ماكان) وهذا الاستعمال المكون من أداة النفي وفعل الكون يعبر عن الخصائص الدلالية المتعلقة بقيود النفي لأن " الأزمنة المركبة لا تظهر أدوات النفي في موقعين في الوقت نفسه ، حيث لا يجوز أن يدخل النفي على الفعل الرابطة والفعل المعجمي في الآن نفسه؛ لأن النفي المتصدر للجملة ... يمنحها خاصية النفي ويموضعها في زمن محدد " (الملاخ، 2009م، صفحة 401)، كما كان الوصف مبيناً لتلك الحال " وَلَدَلِّكَ بَيْنَ حَنِيفًا بِقَوْلِهِ: مُسْلِمًا لِأَنَّهُمْ يَعْرِفُونَ مَعْنَى الْحَنِيفِيَّةِ وَلَا يُؤْمِنُونَ بِالْإِسْلَامِ، فَأَعْلَمَهُمْ أَنَّ الْإِسْلَامَ هُوَ الْحَنِيفِيَّةُ، وَقَالَ: وَمَا كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ فَنفَى عَنْ إِبْرَاهِيمَ مُوَافَقَةَ الْيَهُودِيَّةِ.. وَمُوَافَقَةَ النَّصْرَانِيَّةِ، وَمُوَافَقَةَ الْمُشْرِكِينَ، وَأَنَّهُ كَانَ مُسْلِمًا، فَثَبَّتَتْ مُوَافَقَتَهُ الْإِسْلَامَ" (عاشور، التحرير والتنوير، 1984، صفحة 275/3) .



الخامس: في قوله تعالى: ( فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا فَاتَّقُوا النَّارَ الَّتِي وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ ) (24 البقرة) يقول ابن عاشور في تفسير الآية " وَلِذَلِكَ حَسُنَ مَوْقِعُ (لَنْ) الدَّالَّةُ عَلَى نَفْيِ الْمُسْتَقْبَلِ فَالْتَّفِي بِهَا آكُذُ مِنَ النَّفْيِ بِأَلَا، وَلِهَذَا قَالَ سَيَبَوِّهُ لَا لِنَفْيِ يَفْعَلُ، وَلَنْ لِنَفْيِ سَيَفْعَلُ فَقَدْ قَالَ الْخَلِيلُ إِنَّ لَنْ حَرْفٌ مُخْتَزَلٌ مِنْ لَا النَّافِيَةِ وَأَنَّ الْإِسْتِقْبَالِيَّةَ " (عاشور، التحرير والتنوير، 1984، صفحة 342/1) وَمِنْ أَجْلِ ذَلِكَ قَالَ الزَّمْخَشَرِيُّ بِإِفَادَتِهَا التَّأْيِيدَ حَقِيقَةً أَوْ مَجَازًا وَهُوَ التَّأْكِيدُ ( الزمخشري، 1407هـ، صفحة 256/1). ولذا كانت تفيدي في الاستعمال أن المنفي بها مترقب الثبوت فيما يستقبل، لأنها قائمة مقام قولك استمر النفي إلى الآن وإلى هذا ذهب الزمخشري فقال " ولما بمعنى لم إلا أن فيها ضرباً من التوقع " ( الزمخشري، 1407هـ، صفحة 256/1) ولهذا علاقة باستعمال بعض أدوات النفي في مقام واحد ك (لم، ولن) في قوله تعالى ( لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا ) حيث " يكون الامتداد في النفي ب (لن) من أقرب لحظة من زمان التكلم ولا مانع من أن تكون لحظة التكلم نفسها إلى أقصى ما يمكن أن يصل إليه النفي بحسب القرائن " (المبختوت، شكري، 2006م). لذلك قال سيبويه "ولن أضرب نفي لقوله: سأضرب، كما أن " لا تضرب نفي لقوله: اضرب "، ولم أضرب نفي لضربت." (سيبويه، 1408 هـ - 1988 م، الصفحات ص 135/1 - 136 )

كما أن شدة اتصال (لم، لن) بالفعل المضارع وتأثيرهما الإعرابي فيه جزءاً ونصباً مما يعني أن دلالتها على النفي أشد استقراراً. ينطبق علي استعمال (لم ولن) هنا معيار الوقوع وعدمه فمع (لم تفعلوا) كانت حركة دالة على الوقوع (والوجوب) و مع (لن) كانت الحركة بعد زمان التكلم حركة دالة على عدم الوقوع.

السادس: وفي تحليل قوله تعالى ( أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ وَيَعْلَمِ الصَّابِرِينَ ) (142 آل عمران) يقول في تأويل جملة النفي الواردة في الآية " و جُمْلَةٌ وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الْإِخ فِي مَوْضِعِ الْحَالِ، وَهِيَ مَصْبُ الْإِنْكَارِ، أَي لَا تَحْسَبُوا أَنْ تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ حِينَ لَا يَعْلَمُ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا. " (عاشور، التحرير والتنوير، 1984، صفحة 106/4) متطرقاً للمعاني التي تتفاوت باستعمال أدوات النفي والدلالات التي تلبسها الجملة بدخول النفي عليها ذاكراً ما ذكره سيبويه وتمت الإشارة له في موضع سابق من هذا البحث، من أن (لَمَّا) حَرْفٌ نَفْيٌ أُخْتُ (لَمْ) إِلَّا أَنَّهَا أَشَدُّ نَفْيًا مِنْ (لَمْ) ، لِأَنَّ (لَمْ) لِنَفْيِ قَوْلِ الْقَائِلِ فَعَلَ فَلَانَ، و (لَمَّا) لِنَفْيِ قَوْلِهِ قَدْ فَعَلَ فَلَانَ، كَمَا ذَكَرَ : إِنَّ (لَا) لِنَفْيِ يَفْعَلُ وَ (لَنْ) لِنَفْيِ سَيَفْعَلُ وَ (مَا) لِنَفْيِ لَقَدْ فَعَلَ وَ (لَا) لِنَفْيِ هُوَ يَفْعَلُ. فَتَدُلُّ (لَمَّا) عَلَى اتِّصَالِ النَّفْيِ بِهَا إِلَى زَمَنِ التَّكَلُّمِ، بِخِلَافِ (لَمْ) ، وَهُوَ مَا اصْطَلَحَ الْمُحَدِّثُونَ عَلَى تَسْمِيَتِهِ (بالماضي القريب) أو (الماضي المنتهي بالحاضر)، وهو وقوع الحدث في زمن ماضٍ قريب من الحال لكنه منقطع عنه، ويعبر عنه بالمركب (قد فعل) كقوله تعالى: ( قد سمع الله قول التي تجادلك في زوجها) (المجادلة، 1) وقول المقيم ( قد قامت الصلاة) ، وقد تنبه النحاة العرب على دلالة (قد) التقريبية إذ ذهبوا إلى أن (قد) تقرب

الماضي من الحال، قال ابن هشام في حديثه عن دلالات قد: "تقرّب الماضي من الحال، تقول ( قام زيد) فيحتمل الماضي القريب والماضي البعيد، فإن قلت (قد قام) اختص بالقريب" (ابن هشام ت: 761هـ)، 1985، صفحة 1/195) ومن هذه الدلالة استُفيدت دلالة أخرى وهي أنها تُؤذن بأن المنفي بها مترقّب الثبوت فيما يُستقبل، لأنها قائمة مقام قولك استمرّ النفي إلى الآن، وإلى هذا ذهب الزمخشري هنا فقال: و (لما) بمعنى (لم) إلا أن فيها ضرباً من التوقع" (عاشور، التحرير والتنوير، 1984، صفحة 4/106). و (الزمخشري، 1407هـ، صفحة 1/256).

فهنا يأتي مصطلح ( زمن التكلم ) الذي يعد معياراً يقوم على أن: " المتكلم باستعماله كلاماً منفيًا يميز بين زمان الإنشاء وغيره " (المبخوت، شكري، (2006م)،.، صفحة 120) وهو ما وافق كلام ابن عاشور " لأنها قائمة مقام قولك استمرّ النفي إلى الآن ( وأن المنفي بها مترقّب الثبوت فيما يستقبل ) لذا " فكما كنى بعلم الله عن التحقّق في قوله: وَلْيَعْلَمْ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا [آل عمران: 140] كنى بنفي العلم عن نفي الوقوع. وشَرَطُ الكِنَايَةِ هُنَا مُتَوَقَّرٌ وَهُوَ جَوَازُ إِرَادَةِ الْمَعْنَى الْمَلْزُومِ مَعَ الْمَعْنَى الْأَلْزَمِ لِحَوَازِ إِرَادَةِ انْتِفَاءِ عِلْمِ اللَّهِ بِجِهَادِهِمْ مَعَ إِرَادَةِ انْتِفَاءِ جِهَادِهِمْ." (عاشور، التحرير والتنوير، 1984، صفحة 4/107)

فدلالة (لما) تختلف عن (لم) لذا تناوبتا على السياق نفسه ليفيد كلٌّ منهما دلالة فالأولى (لما) تدل على اتصال النفي بها إلى زمن التكلم بخلاف (لم) التي يصفها سيبويه بقوله " وذلك أن لم أفعل نفي فعل وهو مجزوم بلم، ولا أفعل نفي أفعل" (سيبويه، 1408 هـ - 1988 م، صفحة 3/91).

ويقول ابن عاشور عن العطف بواو المعية " وَيَعْلَمُ الصَّابِرِينَ مَعْتُوفًا بِوَاوِ الْمَعِيَةِ فَهُوَ فِي مَعْنَى الْمَفْعُولِ مَعَهُ، لِنَتِظْمِ الْقِيُودِ بَعْضُهَا مَعَ بَعْضٍ، فَيَصِيرُ الْمَعْنَى: أَنْتَحَسِبُونَ أَنْ تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ فِي حَالِ انْتِفَاءِ عِلْمِ اللَّهِ بِجِهَادِكُمْ مَعَ انْتِفَاءِ عِلْمِهِ بِصَبْرِكُمْ، أَيْ أَحْسِبْتُمْ أَنْ تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَجْتَمِعِ الْعُلَمَانُ. وَالْجِهَادُ يَسْتَدْعِي الصَّبْرَ، لِأَنَّ الصَّبْرَ هُوَ سَبَبُ النَّجَاحِ فِي الْجِهَادِ، وَجَالِبُ الْإِنْتِصَارِ" (عاشور، التحرير والتنوير، 1984، صفحة 4/107) فعند تحليل الدلالة الزمانية للأفعال المتأثرة بالعمل الإعرابي لمعاني النفي يتحدث فيما عرف بباب نفي الشيء بنفي علم الله به، فهنا نفي للوقوع بنفي ملزومه أو ما يقتضيه النفي فالجهد يقتضي الصبر فكان النفي متوقف على استحضر نقيضه عند السامع وهو ما يقابله من الإثبات.

السابع: وفي موضع آخر يقول ابن عاشور

عن قوله تعالى ( قَالَ الْمَلَأُ مِنْ قَوْمِهِ إِنَّا لَنَرَاكَ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ ( 60) قَالَ يَا قَوْمِ لَيْسَ بِي ضَلَالَةٌ وَلَكِنِّي رَسُولٌ مِنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ (61) أَبْلَغُكُمْ رَسُولَاتِ رَبِّي وَأَنْصَحُ لَكُمْ وَأَعْلَمُ مِنَ اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ (62 الأعراف).

فيظهر أن المفسر في تحليل الدلالة الزمانية لأسلوب النفي في قوله تعالى (يا قوم لئس بي ضلالة) يحاول تطبيق معيار (اقتضاء أبنية النفي التي ذكرها سيبويه لتلك الأبنية الإثباتية) فابن عاشور يعلق على السياق الذي استعملت فيه (ليس) بعد الكلام المثبت "قلت: إنما كان ذلك لأن الجملة القسمية لا تساق إلا تأكيداً للجملة المقسم عليها، التي هي جوابها، فكانت مظنة لمعنى التوقع الذي هو معنى «قد» عند استماع المخاطب كلمة القسم" (عاشور، التحرير والتنوير، 1984، صفحة 113/2) فهو بذلك يفصل القول في المضمون القضوي المنفي بليس فيشير إلى بنية الإثبات التي اقتضت جملة النفي (يا قوم ليس بي ضلالة) التي في الجملة السابقة عليها (قال المألم من قومه إنا لتركنا في ضلال مبین) ، فيورد ابن عاشور ملحقاً تداولياً يرجع إلى اللغة في الاستعمال وإلى البنية التي اقتضت بنية النفي في قوله (فكانت مظنة لمعنى التوقع الذي هو معنى «قد» عند استماع المخاطب كلمة القسم).

يفصح عن ذلك حين يقارن بين اللفظين (ضلال وضلالة) من حيث الجنس (التذكير والتأنيث) قائلاً " لأنَّ التَّخَالَفَ بَيْنَ كَلِمَتَيْ ضَلَالٍ وَضَلَالَةٍ اقْتِضَاهُ التَّفَنُّنُ حَيْثُ سَبَقَ لَفْظُ ضَلَالٍ، وَمُوجِبُ سَبْقِهِ إِرَادَةُ وَصْفِهِ بِمُبِينٍ [الأعراف: 60] ، فَلَوْ عَبَّرَ هُنَاكَ بِلَفْظِ ضَلَالَةٍ لَكَانَ وَصْفُهَا بِمُبِينَةٍ غَيْرِ مَأْلُوفِ الإِسْتِعْمَالِ، وَلَمَّا تَقَدَّمَ لَفْظُ ضَلَالٍ [الأعراف: 60] اسْتُحْسِنَ أَنْ يُعَادَ بِلَفْظٍ يُغَايِرُهُ فِي السُّورَةِ دَفْعًا لِثِقَلِ الإِعَادَةِ فَقَوْلُهُ: لَيْسَ بِي ضَلَالَةٌ رَدٌّ لِقَوْلِهِمْ: إِنَّا لَنَرَاكَ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ [الأعراف: 60] بِمُسَاوِيهِ لَا بِأَبْلَغَ مِنْهُ." (عاشور، التحرير والتنوير، 1984، صفحة 192/8)، كما يبين أن الاستدراك الواقع بعد النفي إنما هو " لرفع ما توهموه من أنه في ضلال... وشأن (لكن) أن تكون جملتها مفيدة معنى يُغَايِرُ مَعْنَى الْجُمْلَةِ الْوَاقِعَةِ قَبْلَهَا، وَلَا تَدُلُّ عَلَيْهِ الْجُمْلَةُ السَّابِقَةُ" (عاشور، التحرير والتنوير، 1984، صفحة 193/8). ويحدد الزمخشري ارتباط دلالة الحال مع (ليس) قائلاً: " وليس معناه نفي مضمون الجملة في الحال، تقول ليس زيد قائماً الآن، ولا تقول ليس زيد قائماً غداً " (الزمخشري تحقيق علي بو ملح، 1993 م، صفحة 355/1).

كما أن في جملة النداء السابقة على النفي ما يؤكد تعلق النفي بزمن التكلم بوصف النداء من المشيرات المقامية، أما زمن التكلم مع النداء فيظهر في أن المتكلم أو المنادي لا يتحقق نداءه إلا لحاضر في زمن التكلم؛ على أساس أن حرف النداء أو الفعل المقدر به يرتبطان بالحضور "فسواء حمل النداء على الفعل المقدر أو الحرف الذي سد مسدّه أو الاسم الذي سمى به الفعل فإن المتكلم حاضر دائماً في الفعل أو فيما كان في معناه كما أن وجوه تقدير الفعل لا تخرج الكلام من الإنشاء إلى الخبر" (محمد الشاوش، 2001 م، صفحة 672)

فاتضحت دلالة الحضور القائمة على جملة النداء في كلام ابن عاشور عن مناداة قومه : " في نَدَائِهِمْ يَوْصِفِ الْقَوْمَ الْمُضَافِ إِلَى ضَمِيرِهِ، فَأَعَادَ ذَلِكَ مَرَّةً ثَانِيَةً اسْتِنزَالًا لِطَائِرِ نَفْسِهِمْ مِمَّا سَيَعْقُبُ النَّدَاءَ مِنَ الرَّدِّ عَلَيْهِمْ وَإِنطَالِ قَوْلِهِمْ إِنَّا لَنَرَاكَ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ [الأعراف: 60] . (عاشور، التحرير والتنوير، 1984، صفحة 192/8) .

الثامن: وفي آلية أقرب لسابقتها يحلل ابن عاشور الدلالة الزمانية للنفي وذلك بإشارته إلى عطف الجملة المنفية على الجملة التي اقتضت ذلك النفي في قوله تعالى ( قُلْ إِنِّي نُهَيْتُ أَنْ أَعْبُدَ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ قُلْ لَا آتِيْعُ أَهْوَاءَكُمْ قَدْ ضَلَلْتُ إِذًا وَمَا أَنَا مِنَ الْمُهْتَدِينَ ) ( 56 , الأنعام) ؛ وذكر ابن عاشور ما يفيد سبب استعماله (ما) النافية الدالة على زمان التكلم أو (الآن) وجملة (قد ضللت) بقوله "وَأَفَادَ مَعَ ذَلِكَ تَأْكِيدَ مَضْمُونِ جُمْلَةٍ قَدْ ضَلَلْتُ لِأَنَّهُ نَفَى عَنْ نَفْسِهِ ضِدَّ الضَّلَالِ فَتَقَرَّرَتْ حَقِيقَةُ الضَّلَالِ عَلَى الْفَرْضِ وَالتَّقْدِيرِ . (عاشور، التحرير والتنوير، 1984، صفحة 263/7).

التاسع : وفي موضع آخر لدلالة النفي يظهر من خلال استعمال بعض أدوات النفي في مقام واحد كاستعمال (لم - و لَمَّا) في المقام نفسه في قوله تعالى ( بَلْ كَذَّبُوا بِمَا لَمْ يُحِيطُوا بِعِلْمِهِ وَلَمَّا يَأْتِهِمْ تَأْوِيلُهُ كَذَّبَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ فَانظُرْ كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الظَّالِمِينَ)(39 , يونس)

يبدأ ابن عاشور تفسير الآية بشرح معنى الحرف (بل) قائلا " بَلْ إِضْرَابٌ انْتِقَالِي لِيَبَيِّنَ كُنْهَ تَكْذِيبِهِمْ، وَأَنَّ حَالَهُمْ فِي الْمُبَادَرَةِ بِالتَّكْذِيبِ قَبْلَ التَّأْمُلِ أَعْجَبُ مِنْ أَصْلِ التَّكْذِيبِ إِذْ أَنَّهُمْ بَادَرُوا إِلَى تَكْذِيبِهِ دُونَ نَظَرٍ فِي أدِلَّةِ صِحَّتِهِ (عاشور، التحرير والتنوير، 1984، صفحة 171/11).

فهو بذلك يحاول استغلال المقيدات لجملة النفي وهي من الأدوات التي " تتصل بتقييد اعتقاد المخاطب .. كما يفيد التقديم والتأخير والحصر والعطف والاستدراك" (المبخوت، شكري، (2006م)، .، صفحة 345) ؛ ثم يتم تفسيره وتحليله بإيراد الدلالة الزمانية المتناوب عليها كل من (لم ، و لَمَّا) مضمنا (زمن التكلم ) أو (زمن الحال) في ذلك؛ فيورد في تفسير قوله تعالى (بما لم يحيطوا بعلمه) الأصل الذي اقتضته الجملة " فَأَصْلُ الْعِبَارَةِ قَبْلَ النَّفْيِ أَحَاطُوا بِعِلْمِهِ أَيِ اتَّقَنُوا عِلْمَهُ أَشَدَّ إِتْقَانٍ فَلَمَّا نَفِي صَارَ لَمْ يُحِيطُوا بِعِلْمِهِ، أَيِ وَكَانَ الْحَقُّ أَنَّ يُحِيطُوا بِعِلْمِهِ لِأَنَّ تَوْفُرَ أدِلَّةِ صِدْقِهِ يَحْتَاجُ إِلَى زِيَادَةِ تَأْمُلٍ وَتَدْقِيقِ نَظَرٍ بِحَيْثُ يَتَعَيَّنُ عَلَى النَّاطِرِ عِلْمُ أدِلَّتِهِ ثُمَّ إِعَادَةُ التَّأْمُلِ فِيهَا (عاشور، التحرير والتنوير، 1984، صفحة 171/11) ، فالنفي ب(لم) جاء على الجملة (أحاطوا بعلمه) الدالة على الماضي لذا جاءت لم لتنفي ذاك العلم الذي أحاطوا به دون تأمل؛ لكن عندما تذكر ( لَمَّا) يأتي بأصلها قائلا " وَجُمْلَةُ: وَلَمَّا يَأْتِهِمْ تَأْوِيلُهُ مَعْطُوفَةٌ عَلَى الصَّلَةِ، أَيِ كَذَّبُوا بِمَا لَمَّا يَأْتِهِمْ تَأْوِيلُهُ. (عاشور، التحرير والتنوير، 1984، صفحة 172/11) .

ثم يظهر التقابل في استعمال الأذاتين (لم ولما) في مقام واحد ، يبدأ من الدلالة السابقة مع (الماضي) (أحاطوا بعلمه) إلى الدلالة على زمن التكلم والتوقع في المستقبل قائلاً " وَهَذَا ارْتِقَاءٌ فِي وَصْفِهِمْ بِقِلَّةِ الْأَنَاءِ وَالتَّشْبِثِ، أَي لَوْ اِنْتَضَرُوا حَتَّى يَأْتِيَهُمْ تَأْوِيلُ الْقُرْآنِ، أَي مَا يَحْتَاجُ مِنْهُ إِلَى التَّأْوِيلِ بَلْ هُمْ صَمَمُوا عَلَى التَّكْذِيبِ قَبْلَ ظُهُورِ التَّأْوِيلِ ". (عاشور، التحرير والتنوير، 1984، صفحة 11/172) ، ويضيف " أَي لَمَّا يَأْتِيَهُمْ تَأْوِيلُ مَا يَدْعُونَ أَنَّهُمْ لَمْ يَفْهَمُوهُ مِنْ مَعَانِي الْقُرْآنِ لِعَدَمِ اعْتِيَادِهِمْ بِمَعْرِفَةِ أَمْثَالِهَا ، وَأَنَّهُمْ وَلَوْ آمَنُوا وَلَا زَمُوا النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَعَلِمُوهَا وَاحِدَةً بَعْدَ وَاحِدَةٍ. ١ (عاشور، التحرير والتنوير، 1984، صفحة 11/172)، وقد تنوعت تلك الدلالات لأن " حَرَفَ لَمَّا مَوْضُوعٌ لِنَفْيِ الْفِعْلِ فِي الْمَاضِي وَالِدَّلَالَةُ عَلَى اسْتِمْرَارِ النَّفْيِ إِلَى وَقْتِ التَّكْلَمِ، وَذَلِكَ يَفْتَضِي أَنَّ الْمَنْفِيَّ بِهَا مُتَوَقَّعُ الْوُقُوعِ، فَفِي النَّفْيِ بِهَا هُنَا دَلَالَةٌ عَلَى أَنَّهُ سَيَجِيءُ بَيَانٌ مَا أَجْمَلَ مِنَ الْمَعَانِي فِيمَا بَعْدُ، (عاشور، التحرير والتنوير، 1984، صفحة 11/173).

العاشر: ويحلل ابن عاشور دلالة زمانية أخرى لحروف النفي في تعاملها مع نوع معين من الأفعال؛ والفعل هنا من أفعال المقاربة؛ الفعل (كاد) التي جاءت في الاستعمال القرآني في قصة ذبح بقرة موسى ، وكان (زمن التكلم) مع تظافر القرائن معياراً واضحاً في إكساب الأفعال والسياقات دلالاتها الزمانية من جوانب عدة :

أولها: أن المخاطبين في تلك القصة أو قوم موسى " وَهُمْ لِقِلَّةِ جِدَارَتِهِمْ بِفَهْمِ الشَّرَائِعِ قَد تَوَهَّمُوا أَنَّ فِي الْأَمْرِ بِذَبْحِ بَقْرَةٍ دُونَ بَيَانِ صِفَاتِهَا تَفْصِيْرًا كَأَنَّهُمْ ظَنُّوا الْأَمْرَ بِالذَّبْحِ كَالْأَمْرِ بِالشَّرَاءِ فَجَعَلُوا يَسْتَوْصِفُونَهَا بِجَمِيعِ الصِّفَاتِ وَاسْتَكْمَلُوا مُوسَى لَمَّا بَيَّنَّ لَهُمُ الصِّفَاتِ الَّتِي تَخْتَلِفُ بِهَا أَغْرَاضُ النَّاسِ فِي الْكَسْبِ لِلْبَقْرِ ظَنًّا مِنْهُمْ أَنَّ فِي عِلْمِ النَّبِيِّ بِهَذِهِ الْأَغْرَاضِ الدُّنْيَوِيَّةِ كَمَا لَا فِيهِ، " (عاشور، التحرير والتنوير، 1984، صفحة 1/556) لذا كان ردهم بعد قولهم (الآن جئت بالحق) أن (ذبحوها) و (وما كادوا يفعلون) .

وبعد تفسير المعاني يبرز ابن عاشور كيف تجددت الدلالة الزمانية للتركيب المنفي للفعل (كاد) فيقول: " وَجُمْلَةٌ: وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ تَحْتَمِلُ الْحَالَ وَالِاسْتِنْفَافَ، وَالْأَوَّلُ أَظْهَرَ لِأَنَّهُ أَشَدُّ رِبْطًا لِلْجُمْلَةِ وَذَلِكَ أَصْلُ الْجُمْلِ أَي ذَبْحُوهَا فِي حَالٍ تَقَرُّبُ مِنْ حَالٍ مَنْ لَا يَفْعَلُ، وَالْمَعْنَى أَنَّهُمْ ذَبْحُوهَا مُكْرَهِينَ أَوْ كَالْمُكْرَهِينَ لِمَا أَظْهَرُوا مِنَ الْمُنَاطَلَةِ " (عاشور، التحرير والتنوير، 1984، صفحة 1/557)

فإعراب الجملة على أنها مؤولة في البنية العميقة بالحال (مكرهين) فيه ارتباط من خلال العطف بجملة (وما كادوا يفعلون) ما يرجح أن " يَكُونُ وَقْتُ الذَّبْحِ وَوَقْتُ الإِتِّصَافِ بِمُقَارَبَةِ انْتِفَائِهِ وَقْتًا مُتَّحِدًا اتِّحَادًا عُرْفِيًّا بِحَسَبِ الْمَقَامَاتِ الْخَطَائِيَّةِ لِلإِشَارَةِ إِلَى أَنَّ مُمَاطَلَتَهُمْ قَارَنَتْ أَوَّلَ أَرْزَمَةِ الذَّبْحِ. " (عاشور، التحرير والتنوير، 1984، صفحة 1/557) ، ويشير الرازي إلى الدلالة الزمانية للنفي المتحققة ب (ما كاد) ف "قَوْلُهُ تَعَالَى: وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ مَعْنَاهُ وَمَا قَارَبُوا الْفِعْلَ وَنَفْيُ الْمُقَارَبَةِ مِنَ الْفِعْلِ يُنَاقِضُ إِثْبَاتَ وَقُوعِ الْفِعْلِ، فَلَوْ كَانَ كَادَ لِلْمُقَارَبَةِ لَزِمَ وَقُوعُ التَّنَاقُضِ

فِي هَذِهِ الْآيَةِ " (فخر الدين الرازي ، 1420هـ، صفحة 550/3). وقد أجمع المحدثون على أن نفي (كاد يفعل) الذي هو (ما كاد يفعل) " هو نفي للحدث في زمن معين كقوله تعالى (إذا أخرج يده لم يكد يراها) ، إن فعل الرؤية قد وقع في الماضي لكن بعد جهد وعناء" (المنصوري، 2002م، ط1 ، صفحة 63). وذهب المطليبي إلى أنه يمكن نفي (كاد يفعل) إلى جانب (لم يكد يفعل) (المطليبي، 1986 م، صفحة 260) ، والفعل بعد (كاد) وقع لكن ببطء ومشقة ، وبناءً على هذا يكون الفعل في (ما كاد يفعل) و(لم يكد يفعل) ماضٍ تام بخلافه في (كاد يفعل) (السامرائي، 1989م، الصفحات 297/1-298). ؛ بخلاف ما إذا كان التوجيه النحوي على الاستئناف لأنه قال " وَعَلَى الْإِسْتِنَافِ يَصِحُّ اخْتِلَافُ الزَّمَانِ أَيْ فَدَبَّحُوهَا عِنْدَ ذَلِكَ أَيْ عِنْدَ إِتْمَامِ الصِّفَاتِ ، وَكَانَ شَأْنُهُمْ قَبْلَ ذَلِكَ شَأْنٌ مَنْ لَمْ يُقَارَبْ أَنْ يَفْعَلَ. " (عاشور، التحرير والتنوير، 1984، صفحة 557/1)؛ وهذا التوجيه استبعده المؤلف ولعل ذلك الخلاف يعود إلى دلالة (كاد) منفية ودلالاتها مثبتة لأن "نفيها يدل على نفي مقارنة الفعل وهو دليل على انتفاء وقوع الفعل بالأولى فيكون إثبات كاد نفيًا لوقوع الخبر الذي في قولك كاد يقوم " (عاشور، التحرير والتنوير، 1984، صفحة 557/1).

ولهذا علاقة باستعمال بعض أدوات النفي في مقام واحد مع تبادل دلالاتها بسبب هذه العلاقة ؛ فمثلا (ما) بدخولها على فعل ماضٍ تنفي حدوث القيام في (ما قام) في أقرب جزء من حيز الماضي إلى الحال دون أن تبلغ الحال " (المبخوت، شكري، (2006م)،.، صفحة 127) ، لهذا "فاستعمال (ما) عوض (لم) يبرره شدة تصرف (ما) من جهة وتعامل دلالتها على (الآن) مع دلالة الانقضاء في الماضي دون أن ينفي هذا التقريب بينهما وإمكان الاستبدال خصائص كل قول من القولين " (المبخوت، شكري، (2006م)،.، صفحة 127).

وَذَهَبَ قَوْمٌ إِلَى أَنَّ كَادَ إِذَا نَفِيَتْ بِصِيغَةِ الْمَضَارِعِ فَهِيَ لِنَفْيِ الْمُقَارَبَةِ وَإِنْ نَفِيَتْ بِصِيغَةِ الْمَاضِي فَهِيَ لِلْإِثْبَاتِ وَشُبُهَتُهُ أَنَّ جَاءَتْ كَذَلِكَ فِي الْآيَتَيْنِ لَمْ يَكْدُ يَرَاهَا [التور: 40] وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ وَأَنَّ نَفْيَ الْفِعْلِ الْمَاضِي لَا يَسْتَلْزِمُ الْإِسْتِمْرَارَ إِلَى زَمَنِ الْحَالِ بِخِلَافِ نَفْيِ الْمَضَارِعِ. " (عاشور، التحرير والتنوير، 1984، صفحة 559/1) لأن " ظهور النفي مع الفعل المعجمي يمنع أداة النفي المتصدرة للجملة من أن تسرب سمة النفي والسمة الزمنية للفعل " (الملاح، 2009م، صفحة 401)

الحادي عشر: أما دلالة (لا) فيعلق ابن عاشور على استعمال (السين) مع (لا) في مقام خطابي واحد بقوله " وَإِنَّمَا ابْتَدَى بِقَوْلِهِ: سَنُقَرِّبُكَ تَمْهِيدًا لِلْمَقْصُودِ الَّذِي هُوَ: فَلَا تَنْسَى وَإِذْمَاجًا لِلْإِعْلَامِ بِأَنَّ الْقُرْآنَ فِي تَزَايُدٍ مُسْتَمِرٍّ " (عاشور، التحرير والتنوير، 1984) رابطاً ذلك بدلالة هذا الاستعمال (السين، لا) " وَالسَّيْنُ عَلَامَةٌ عَلَى اسْتِئْثَالِ مَدْخُولِهَا، وَهِيَ تَفِيدُ تَأْكِيدَ حُصُولِ الْفِعْلِ وَخَاصَّةً إِذَا افْتَرَنْتَ بِفِعْلِ حَاصِلٍ فِي وَقْتِ التَّكْلِمِ فَإِنَّهَا تَقْتَضِي أَنَّهُ يَسْتَمِرُّ وَيَتَجَدَّدُ وَذَلِكَ تَأْكِيدٌ لِحَصُولِهِ " (عاشور، التحرير والتنوير، 1984، صفحة 280/30).



مِنْ نُزُولِ الْعَذَابِ عَلَى أَهْلِهِ، فَهَذِهِ الْآيَةُ إِخْبَارٌ عَمَّا قَدَرَهُ اللَّهُ فِيمَا مَضَى. " (عاشور، التحرير والتنوير، 1984، الصفحات 333/9-334)

ويذكر ابن عاشور المشير المقامي للمخاطب أيضا المتمثل في قوله (وَأَنْتَ فِيهِمْ) ولم يرد ضمير الغيبة قائلا " وَفِي تَوْجِيهِ الْخِطَابِ بِهَذَا إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَاجْتِلَابِ ضَمِيرِ خِطَابِهِ بِقَوْلِهِ: وَأَنْتَ فِيهِمْ لَطِيفَةٌ مِنَ التَّكْرِمَةِ إِذْ لَمْ يَقُلْ: وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَفِيهِمْ رَسُولُهُ (عاشور، التحرير والتنوير، 1984، صفحة 334/9) . الخاتمة :

ونتهي هذا البحث بمستخلص لأهم ما أمكننا دراسته والتحقق من تطبيقه في هذا المجال من الدرس العربي كما يأتي

أولاً: أن زمن التكلم معياراً نبت عليه الدلالة الزمانية للعديد من الأدوات والتراكيب في العربية وكانت دلالة النفي إحدى الدلالات الزمانية المترتبة عنه .

ثانياً: ارتبطت دلالة التركيب المنفي بالعلاقة بين أداة النفي والمنفي بعدها على أساس أن الفعل المضارع في حال رفعه متجرداً من أداة النفي يرتبط بالحال وتلك الأداة وحدها من يحدد انطلاق الدلالة من الحاضر إلى المستقبل أو العكس أو قلبها للماضي الذي كان حاضراً .

ثالثاً: وقد ترتب عن ذلك استعمال التراكيب المنفية وفق معايير تمكناً من تطبيقها من خلال النصوص الممثلة سابقاً؛ فكانت الدلالة الزمانية للنفي في علاقتها بزمن التكلم تقوم على معايير حتمتها طبيعة الاستعمال العربي لتلك التراكيب هي ( أن المتكلم باستعماله كلاماً منفيّاً يميز بين زمان الإنشاء وغيره ، واقتضاء أبنية النفي لأبنية إثبات كما ذكر سيويوه و وقوع الحدث أو عدم وقوعه).

رابعاً: وقد نتج عن تلك المعايير استعمال خاص للتركيب المنفي لأن حروف النفي ترتبط إما بحيز فضائي زمني هو زمان التكلم (ما/ لا) وإما بما قبله (لم / لما) وإما بما بعده (لا / لن)

خامساً: كان هناك أيضا علاقة للنفي ببعض المقيدات لتلك الدلالة كالتراكيب المنفية (ما كان ، ولم يكن، وما كاد) وقد أثرت هذه المقيدات في مدى النفيوإذا كان واقعا على الفعل المقيد ب(كان وكاد) أو على نفي الخبر بعده.

- قائمة المراجع والمصادر :



1. إبراهيم السامرائي. (1983). الفعل زمانه و أبنيته, مؤسسة الرسالة. بيروت.
2. الأستريادي, الرضي. (1998 م). شرح كافية ابن الحاجب قدم له ووضع حواشيه وفهارسه: إميل بديع يعقوب. دار الكتب العلمية , ط1, بيروت - لبنان.
3. الأنباري. (1961م). أسرار العربية تحقيق فخر الدين قباوة, دار الجيل, بيروت.
4. امحمد الملاخ. (2009م). الزمن في اللغة العربية بنياته الدلالية والتركيبية. الرباط / دار الأمان, المغرب.
5. أبوحيان الأندلسي. (1420 هـ). البحر المحيط في التفسير . دار الفكر, بيروت.
6. الزمخشري. (1407 هـ). الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل: دار الكتاب العربي, ط3 , بيروت.
7. الزمخشري (1993 م). المفصل في صناعة الإعراب, تحقيق علي بو ملحم. : مكتبة الهلال ط , 1 بيروت.
8. ابن السراج. (1999), الأصول في النحو، . تحقيق عبد الحسين الفتلي, مؤسسة الرسالة , ط3، بيروت، لبنان.
9. سيويه. (1408 هـ - 1988 م), الكتاب ؛ تحقيق عبد السلام محمد هارون, مكتبة الخانجي ط3 القاهرة.
10. ابن عاشور. (1984). التحرير والتنوير. الدار التونسية للنشر, تونس.
11. عبدالستار الجواري . (1984م). نحو التيسير دراسة ونقد منهجي , مطبعة المجمع العلمي العراقي, بغداد.
12. عبدالقاهر الجرجاني, . (1961م). دلائل الإعجاز في علم المعاني , تصحيح الشيخ محمود الشنقيطي. مكتبة القاهرة , القاهرة.
13. علي جابر المنصور. (2002 م). الدلالة الزمنية في الجملة العربية . : الدار العلمية الدولية ودار الثقافة للنشر والتوزيع ط1, عمان.
14. فاضل صالح السامرائي. (1989م). معاني النحو. بيت الحكمة: الموصل /العراق.
15. فخر الدين الرازي . (1420 هـ). مفاتيح الغيب أو التفسير الكبير . بيروت: دار إحياء التراث العربي.
16. أبو القاسم الزجاجي, (1974), الإيضاح في علل النحو , تحقيق مازن المبارك. دار النفائس.
17. لمى عبدالقادر خيتاب. (بلا تاريخ). التعبير الزمني في الدراسات النحوية الوصفية المعاصرة قراءة في المصطلح . [www.qu.edu.idinfo@qu.edu.iq](http://www.qu.edu.idinfo@qu.edu.iq)

18. مالك يوسف المطليبي. (1986 م). الزمن واللغة. : الهيئة المصرية العامة للكتاب, القاهرة.
19. المبخوت, شكري. ((2006م)). إنشاء النفي وشروطه النحوية الدلالية. كلية الآداب والفنون والإنسانيات , جامعة منوبة: مركز النشر الجامعي, تونس.
20. المبرد. (1963 م). المقتضب , تحقيق: محمد عبد الخالق عزيمة, عالم الكتب, بيروت - لبنان.
21. محمد الشاوش. (2001 م). أصول تحليل الخطاب في النظرية النحوية العربية. كلية الآداب - جامعة منوبة المؤسسة العربية للتوزيع ط1, تونس.
22. محمد صلاح الدين الشريف . (2002 م). الشرط والإنشاء النحوي للكون: بحث في الأسس البسيطة المولدة للأبنية والدلالات , منشورات كلية الآداب - جامعة منوبة. تونس.
23. محمد عيد. (2009 م). النحو المصفي . عالم الكتب , ط2. القاهرة.
24. مهدي المخزومي . (1986 م). في النحو العربي نقد و توجيه . دار الرائد العربي , ط 2, بيروت - لبنان.
25. نرجس باديس . (2009 م). (المشيرات المقامية في اللغة العربية. مركز النشر الجامعي , تونس.
26. ابن هشام (ت: 761هـ). (1985) مغني اللبيب عن كتب الأعراب, تحقيق مازن المبارك , دار الفكر , ط6, دمشق.
27. يسبرسن. (1962 مج 14). الزمن في اللغة العربية . مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة.
28. ابن يعيش . (د.ت). شرح المفصل . بيروت: عالم الكتب .